

استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية لبيانات الربع الأول لعام 2018

أولاً: معلومات عامة عن الشركة

اسم الشركة:

شركة بنك الأردن سورية المساهمة المغفلة.

النشاط الرئيسي للشركة:

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق القوانين و الانظمة المرعية في الجمهورية العربية السورية.

تاريخ انشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
2008/5/28	2008/5/28	2008/11/18	2010/6/22

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
3,000,000,000 ل.س	3,000,000,000 ل.س	30,000,000 سهم	438 مساهم

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	اسم رئيس و أعضاء مجلس الإدارة	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس الإدارة	بنك الأردن - عمان	%49
2	السيد أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
3	السيد صالح رجب	عضو مجلس إدارة		
4	السيد محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
5	السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس إدارة		1%
6	السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو مجلس إدارة		0.25%
7	السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة		1.5%
8	السيد عمار البردان	عضو مجلس إدارة		0.25%
9	السيد محمد مرهف الأخرس	عضو مجلس إدارة		5%

المدير التنفيذي (المدير العام)

السيد جواد فتحي الحلواني

مدقق الحسابات: شركة يوتي سي انترناشونال ولطفي السلامة محدودة المسؤولية الإدارة العامة - شارع بغداد

شركة مساهمة مغفلة سجل تجاري ١٥٣٥١
رأس المال المدفوع ٣ مليار ليرة سورية

ص.ب. ٨٠٥٨
دمشق - سورية
هاتف: ... ٢٢٩ ١١ (٩٦٣+)
فاكس: ٦٧ ٢٣١ ١١ (٩٦٣+)
www.bankofjordan.com

عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الإلكتروني

دمشق ساحة السبع بحرات أول شارع بغداد عقار 7+6/1193 جانب مشفى الضياع الجراحي.

رقم الهاتف: 011/22900000 رقم الفاكس: 011/2315368

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordansyria.com

قيمة السهم:

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية نهاية الفترة
100 ل.س	235.15 ل.س	429.85 ل.س

النتائج الأولية المقارنة

التغير %	الفترة السابقة	الفترة الحالية	النتائج الأولية المقارنة
6%	30,163,035,277 ل.س	31,987,927,836 ل.س	مجموع الموجودات:
-1.7%	7,177,895,688 ل.س	7,054,420,012 ل.س	حقوق المساهمين:
-30.3%	214,052,157 ل.س	149,114,625 ل.س	صافي الإيرادات:
-539.84%	28,072,682 ل.س	-123,475,676 ل.س	صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة:
-100%	489,196 ل.س	0 ل.س	مصروف ضريبة الدخل
-	-	-	حقوق الأقلية في الأرباح:
-532.31%	28,561,878 ل.س	-123,475,676 ل.س	صافي الربح/الخسارة
-532.31%	0.95 ل.س	-4.12 ل.س	ربح (خسارة) السهم

خلاصة عن نتائج أعمال الشركة:

سجل البنك خسائر صافية 123,475,676 ليرة سورية في نهاية 31 / 3 / 2018 وبلغت موجودات البنك 31,987,927,836 ليرة سورية بنسبة زيادة 6% عن عام 2017 و بلغ مجموع حقوق المساهمين 7,054,420,012 ليرة سورية بنسبة انخفاض 1.7% عن عام 2017

بلغت ودائع العملاء مبلغ 16,472,096,879 ليرة سورية بنسبة ارتفاع 5.18% عن عام 2017 وبالمقابل انخفضت صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة 3% عن عام 2017 لتبلغ 9,258,000,432 ليرة سورية

توقيع رئيس مجلس الإدارة

تاريخ

٢٠١٨/٥/١٤

الإدارة العامة - شارع بغداد

شركة مساهمة مغفلة سجل تجاري ١٥٣٥١
رأس المال المدفوع ٣ مليار ليرة سورية

ص.ب ٨٠٥٨

دمشق - سورية

هاتف: ... ٢٢٩ ١١ (٩٦٣+)

فاكس: ٦٧ ٧٢ ٢٣١ ١١ (٩٦٣+)

www.bankofjordansyria.com

بنك الاردن Bank of Jordan

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
المعلومات المالية المرحلية الموجزة (غير مدققة)
لثلاثة أشهر المنتهية في 31 اذار 2018
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل حول
مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
المعلومات المالية المرحلية الموجزة
وتقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية موجزة

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018

الصفحة	المحتويات
1	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة
2	قائمة المركز المالي المرحلي الموجز
3	قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر المرحلية الموجزة
4	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموجزة
5	قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة
36 - 6	إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك الأردن-سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
دمشق - سورية

قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي المرحلي الموجز المرفقة لبنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغلقة عامة سورية) كما في 31 اذار 2018 وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموجزة للثلاثة أشهر المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى، إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعيار المحاسبين الدولي رقم (34) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية والقوانين المصرفية السورية وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، إن مسؤوليتنا هي ابداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للمنشأة"، إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة اقل جوهرياً من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي لا يمكننا من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يصل إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة لبنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغلقة عامة سورية) كما في ولفرة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 اذار 2018 لم يتم اعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبية المذكورة في الايضاح رقم 2، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف .

أمور أخرى

- إن نطاق مهمتنا يتضمن أيضاً القيام بإجراءات مراجعة حول التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية، وذلك بما يتوافق مع نطاق معيار المراجعة الدولي رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للمنشأة".
- استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018 ، أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ 25 شباط 2018 التعميم رقم 13 والذي يطلب من الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، على ضوء ما ورد أعلاه اعتمد المصرف في تحضير المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة على السياسات المحاسبية المذكورة في الايضاح رقم 2.

دمشق الجمهورية العربية السورية
13 أيار 2018

المحاسب القانوني

لطفي السلامة



رقم الترخيص /

شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامة
محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

اسم

ش / 8

1

رقم ٤٦٢٩





بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

قائمة المركز المالي المرحلي الموجز

31 كانون الأول 2017 (مدققة)	31 آذار 2018 (مراجعة غير مدققة)	ايضاح	بالليرة السورية
الموجودات			
7,867,060,830	9,438,432,522	5	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	9,797,546,411	6	أرصدة لدى مصارف
9,543,832,235	9,258,000,432	7	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,236,017,897	1,243,067,379		موجودات ثابتة ملموسة
17,748,400	19,518,049		موجودات غير ملموسة
488,882,753	488,882,753	8	موجودات ضريبية مزجلة
220,514,742	241,804,979	9	موجودات أخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
30,163,035,277	31,987,927,836		مجموع الموجودات
المطلوبات			
5,374,884,482	6,453,133,353	11	ودائع مصارف
15,661,450,316	16,472,096,879	12	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,247,390,427	1,320,657,406	13	تأمينات نقدية
134,930,620	137,722,998		مخصصات متنوعة
566,483,744	549,897,188	14	مطلوبات أخرى
22,985,139,589	24,933,507,824		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
3,000,000,000	3,000,000,000	1	رأس المال المكتتب به والمنفوع
64,961,831	64,961,831		احتياطي قانوني
64,961,831	64,961,831		احتياطي خاص
32,337,109	32,337,109		احتياطي عام مخاطر التمويل
-	(123,475,676)		خسارة الفترة
(5,767,081,488)	(5,767,081,488)	15	خسائر مترakمة محققة
9,782,716,405	9,782,716,405	15	أرباح مدورة غير محققة
7,177,895,688	7,054,420,012		مجموع حقوق الملكية
30,163,035,277	31,987,927,836		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية


السيد باسل ابراهيم
المراقب المصرفي


السيد جواد الخليلوني
المدير العام


السيد شاكر فاضلوري
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر المرحلية الموجزة (مراجعة غير مدققة)

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار		ايضاح	باللييرة السورية
2017	2018		
379,961,593	350,817,498	16	الفوائد الدائنة
(227,005,229)	(251,578,675)	17	الفوائد المدينة
152,956,364	99,238,823		صافي إيرادات الفوائد
47,461,124	46,870,075		رسوم وعمولات دائنة
(483,014)	(1,423,110)		رسوم وعمولات مدينة
46,978,110	45,446,965		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
199,934,474	144,685,788		صافي إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات
7,665,749	1,679,408		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملة الأجنبية
-	-		أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
6,451,934	2,749,429		إيرادات تشغيلية أخرى
214,052,157	149,114,625		إجمالي الدخل التشغيلي
(102,808,379)	(97,336,882)		نفقات الموظفين
(23,218,134)	(16,733,737)		استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
(854,038)	(872,797)		إطفاءات موجودات غير ملموسة
(7,950,665)	(2,777,941)		أعباء مخصصات متوقعة
41,674,171	(83,325,438)	7	(أعباء) وفر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(92,822,430)	(71,543,506)		مصاريف تشغيلية أخرى
(185,979,475)	(272,590,301)		إجمالي النفقات التشغيلية
28,072,682	(123,475,676)		(خسائر) أرباح الفترة قبل الضريبة
489,196	-	8	إيرادات ضريبية مؤجلة
28,561,878	(123,475,676)		(خسارة) ربح الفترة بعد الضريبة
28,561,878	(123,475,676)		إجمالي الدخل الشامل الاخر للفترة
0.95	(4.12)	18	حصة السهم الأساسية و المخففة من ربح الفترة



تعتبر الصفحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (36) جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة وتقرأ معها.

تمت الموافقة على البيانات المالية المرحلية الموجزة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21/4/2018

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

قائمة التغييرات في حقوق الملكية المرحلية الموجزة (مراجعة غير مدققة)

المجموع	أرباح مدورة غير محققة	خسائر متراكمة محققة	(خسارة) ربح الفترة	احتياطي عام مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	بالبيرو السورية للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 الدخل الشامل للفترة
7,177,895,688 (123,475,676)	9,782,716,405 -	(5,767,081,488) -	- (123,475,676)	32,337,109 -	64,961,831 -	64,961,831 -	3,000,000,000 -	الرصيد كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)
7,054,420,012	9,782,716,405	(5,767,081,488)	(123,475,676)	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	
9,670,263,184 28,561,878	11,835,765,326 -	(5,327,762,913) -	- 28,561,878	32,337,109 -	64,961,831 -	64,961,831 -	3,000,000,000 -	للفترة المنتهية في 31 آذار 2017 الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017 الدخل الشامل للفترة
9,698,825,062	11,835,765,326	(5,327,762,913)	28,561,878	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	الرصيد كما في 31 آذار 2017 (غير مدققة)



تعتبر الصفحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (36) جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة (مراجعة غير مدققة)

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار		ايضاح	بالليرة السورية
2017	2018		
			التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
28,072,682	(123,475,676)		(الخسارة) الربح للفترة قبل الضريبة
			تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية
23,218,134	16,733,737		استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
854,038	872,797		إطفاءات موجودات غير ملموسة
4,582,437	2,777,941		مخصصات متوقعة
(41,599,171)	83,311,000	7	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(75,000)	14,438	7	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية - غير المباشرة
15,053,120	(19,765,763)		(الخسارة) الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(20,830,020)	(40,773,782)		(الزيادة) في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
353,080,578	155,601,091		النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(53,427,865)	(21,290,237)		(الزيادة) في موجودات أخرى
(1,500,000,000)	-		(النقص) في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
280,177,071	855,886,868		الزيادة في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
(3,998,671)	73,266,979		الزيادة (النقص) الزيادة في تأمينات نقدية
(49,156,041)	(16,586,557)		(النقص) في مطلوبات أخرى
(971,101,828)	986,338,599		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية قبل الضرائب
489,196	-		ضرائب دخل مدفوعة
(978,612,632)	986,338,599		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية
			التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:
(21,067,657)	(23,783,219)		شراء موجودات ثابتة مادية
(4,546,145)	(2,642,446)		شراء موجودات غير ملموسة
(25,613,802)	(26,425,665)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية
7,665,749	1,679,408		تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد
(996,560,685)	961,592,342		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما يوازي النقد
7,786,284,060	10,993,686,504		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
6,789,723,375	11,955,278,846	19	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

تعتبر الصفحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (36) جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة وتقرأ معها.

1. عام

بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغلقة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م.و الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 و في سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات و الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق- شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك ثلاثة فروع مغلقة ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي. مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأس مال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية.

يملك بنك الأردن- عمان أسهم بنسبة 49% من رأس مال المصرف، ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.

-أسهم المصرف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا -الحمداية بحلب-حرسنا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

وافق مجلس الإدارة على المعلومات المالية المرحلية الموجزة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 بتاريخ 21/4/2018.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة و المعدلة

إن السياسات المحاسبية المطبقة في المعلومات المالية المرحلية الموجزة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 هي نفسها المطبقة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017. باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من السنوات التي تبدأ بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 وهي كما يلي:

-المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) إيرادات العقود مع العملاء ، صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء والذي حدد اطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، حيث ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود توريد خدمات وبضائع مع العملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير المحاسبية أخرى مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، هذا وقد حل هذا المعيار بدلاً من المعيار المحاسبة الدولي رقم (1) : عقود الانشاء، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (18) : الإيراد، وتفسير لجنة معايير التقارير (13) : برنامج ولاء العملاء، تفسير لجنة معايير تقارير (15) : اتفاقيات انشاء العقارات، وتفسير لجنة معايير تقارير (18) : عمليات نقل الأصول من العملاء، والتفسير (31) – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات إعلانية، هذا ولم يكن هنالك أثر جوهري من تطبيق المعيار على القوائم المالية المرحلية الموجزة للبنك.

-المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الاسهم

-تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) الأدوات المالية مع المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)).

-معيار المحاسبة الدولي رقم (40) توضيح نقل الاستثمارات العقارية.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
لثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

-التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات (2014 - 2016) (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

-تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 22: معاملات بالعملات الاجنبية والبدل المدفوع مقدماً.

لم يطرأ أي تعديل على المعلومات المالية المرحلية الموجزة، جراء تطبيق هذه المعايير وتفسيراتها، هذا واستناداً لتعميم هيئة الأوراق المالية السورية رقم (13) من العام 2018 بتاريخ 25 شباط 2018، فقد تم تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إلى تاريخ 1 كانون الثاني 2019، وبالتالي سيقوم البنك بعكس نتائج أثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار عند إصدار أول قوائم مالية مرحلية موجزة للبنك للفترة التي تنتهي في 31 آذار 2019، وفيما يلي ملخص عن الأثر المتوقع عن تطبيق هذا المعيار:

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

أ- التصنيف والقياس للموجودات المالية:

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تصنيفات ومناهج قياس جديدة للموجودات المالية والتي تتأثر بنموذج أعمال البنك من حيث آلية إدارة هذه الموجودات والتدفقات النقدية لها. حيث تضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ثلاثة مبادئ رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: موجودات مالية بالكلفة المطفأة و الموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل والموجودات المالية من خلال بيان الربح أو الخسارة ، حيث قام هذا المعيار بإلغاء التصنيفات المعتمدة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق الموجودات المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والذمم المدينة والقروض والموجودات المتوفرة للبيع.

هذا وتعتقد إدارة البنك أن التطبيق التصنيفات الجديدة للمعيار لن يكون له الأثر الجوهرية على البيانات المالية.

ب- التصنيف والقياس للمطلوبات المالية:

أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن بيان الربح والخسارة في بيان الدخل، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على:

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح والخسارة والنتيجة عن التغيير في مخاطر الإنتمان في بيان الدخل.
- يتم الاعتراف في المبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في بيان الدخل.

لم يرقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة ، كما لا يوجد أي توجه من الإدارة بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن هذه الفئة ، وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية.

ج- محاسبة التحوط:

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، للبنك الإختيار في الإستمرار في إستخدام سياسة محاسبة التحوط إستناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عوضاً عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وكون البنك لا يقوم بحركات جوهرية تتطلب إستخدام محاسبة التحوط فإنه سيقوم بالإستمرار في إستخدام سياسة محاسبة التحوط إستناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

د- تدني الموجودات المالية

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج "تحقق الخسارة" المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لإحتساب التدني في الموجودات المالية الى نموذج النظرة المستقبلية "الخسائر الانتمائية المتوقعة" والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهرية لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية - أدوات الدين والمصنفة بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة.

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني لـ 12 شهر: حيث سيتم احتساب التدني للتعرثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة من تاريخ البيانات المالية.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

- خسائر التدني لعمر الأداة: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق من تاريخ البيانات المالية.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية، الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default).

هذا ويحتفظ البنك بمخصصات إضافية تغطي القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد، وعليه فإنه لن يكون لتطبيق المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية.

هـ الإفصاحات

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) العديد من الإفصاحات المفصلة وبشكل خاص بما يتعلق بحاسبة التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة، هذا ويقوم البنك بالعمل على توفير كافة التفاصيل اللازمة لهذه الإفصاحات ليتم عرضها في البيانات المالية اللاحقة بعد التطبيق.

و- التطبيق

سيقوم البنك استغلال الاستثناء المقدم من المعيار عند التطبيق في 1 كانون الثاني 2019 وذلك بقيد الأثار المحتملة (إن وجدت) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة والمخصصات عوضاً عن إعادة إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 وما قبل.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

3. أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد المعلومات المالية المرحلية

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة في 31 آذار 2018 (غير مدققة) وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (المتعلق بالتقارير المالية المرحلية) ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. إن السياسات المحاسبية المتبعة وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد المعلومات المالية المرحلية تتفق مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

إن المعلومات المالية المرحلية الموجزة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية والمعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة) لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء موجودات مالية بالقيمة العادلة التي يتم تقييمها على أساس القيمة العادلة.

تم تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في المعلومات المالية المرحلية الموجزة بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

تظهر المعلومات المالية المرحلية الموجزة بالليرة السورية (ل.س.)، عملة إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة، وعملة الاقتصاد.

4. المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير:

إن الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة أدناه.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسليفات للزبانن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للاتتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على إيجاد تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. إن مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه، يتطلب استعمال تقنيات تقييم. وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول، باعتقاد الإدارة لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة على أساس مبدأ الاستمرارية.

5. نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
4,245,492,171	4,860,927,299	نقد في الخزينة
2,834,775,707	3,749,938,489	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
786,792,952	827,566,734	حسابات جارية وتحت الطلب
		احتياطي نقدي إلزامي*
7,867,060,830	9,438,432,522	

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإيداع السكني، بلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي مبلغ 827,566,734 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 (مقابل 786,792,952 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017).

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

6. أرصدة لدى مصارف
يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		بالليرة السورية
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
3,734,347,241	4,466,321,457	1,556,670,760	1,426,281,929	2,177,676,481	3,040,039,528	حسابات جارية وتحت الطلب
5,553,955,868	5,331,224,954	3,343,553,200	3,115,220,000	2,210,402,668	2,216,004,954	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
9,288,303,109	9,797,546,411	4,900,223,960	4,541,501,929	4,388,079,149	5,256,044,482	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد 4,466,321,457 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 (مقابل 3,734,347,241 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017).

7. صافي التسهيلات الإنتمانية المباشرة
يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
		حسابات جارية مدينة منها:
13,185,174	3,137,185	حسابات دائنة صدفية مدينة
156,583,723	164,005,183	الشركات الكبرى
154,100,044	155,525,539	الشركات المتوسطة
323,868,941	322,667,907	
		قروض وسلف منها: *
173,718,487	168,430,972	للأفراد
309,139,702	281,632,279	القروض العقارية
12,479,712,629	12,368,963,306	الشركات الكبرى
1,180,460,844	1,154,806,867	الشركات المتوسطة
14,143,031,662	13,973,833,424	
		سندات محسومة منها: **
147,457,345	123,106,922	الشركات الكبرى
104,656,547	114,747,280	الشركات المتوسطة
252,113,892	237,854,202	
14,719,014,495	14,534,355,533	
		ينزل:
(785,450,786)	(784,574,824)	فوائد معلقة
(4,389,731,474)	(4,491,780,277)	مخصص تدني التسهيلات الإنتمانية المباشرة
9,543,832,235	9,258,000,432	

* سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 333,046 ليرة سورية للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (مقابل 480,183 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 5,943,284 ليرة سورية للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (مقابل 10,067,148 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

بلغت التسهيلات الإنتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 4,966,693,496 ليرة سورية من رصيد إجمالي التسهيلات الإنتمانية المباشرة للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (4,998,636,749 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) أي ما نسبته 34.17% من رصيد إجمالي التسهيلات الإنتمانية المباشرة للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (33.96% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

بلغت التسهيلات الإنتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 4,182,118,672 ليرة سورية من رصيد إجمالي التسهيلات الإنتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (مقابل 4,213,185,963 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) أي ما نسبته 30.42% من رصيد إجمالي التسهيلات الإنتمانية المباشرة للفترة المنتهية في 31 آذار 2018 (30.24% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

بلغت التسهيلات الإنتمانية غير المباشرة غير العاملة مبلغ 4,127,800 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 (مقابل 4,127,800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 764,438 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 (مقابل 750,000 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2017).

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
4,523,136,806	4,389,731,474	<u>الرصيد في أول الفترة / السنة</u>
1,103,683,952	1,065,377,518	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني
3,419,452,854	3,324,353,956	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني
213,024,975	123,750,353	<u>إضافات خلال الفترة / السنة</u>
17,843,071	20,963,904	مقابل ديون منتجة
405,812,029	84,048,646	مقابل ديون غير منتجة
(210,630,125)	18,737,803	فروقات أسعار صرف
(346,430,307)	(21,701,550)	<u>استبعادات خلال الفترة / السنة</u>
(56,149,505)	(1,435,539)	مقابل ديون منتجة
(290,280,802)	(20,266,011)	مقابل ديون غير منتجة
4,389,731,474	4,491,780,277	<u>الرصيد في نهاية الفترة / السنة</u>
1,065,377,518	1,084,905,883	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية مقابل ديون منتجة
3,324,353,956	3,406,874,394	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية مقابل ديون غير منتجة
4,389,731,474	4,491,780,277	

بلغت قيمة المخصصات التي انتقلت إليها نتيجة لتسويات أو تسديد ديون وحولت إلى ديون أخرى مبلغ 21,701,550 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 مقابل 346,430,307 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017.

بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/ب/4) تاريخ 2012/11/13 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب/4) ورقم (650/م/ن/ب/4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م/ن/ب/4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/م/ن/ب/4 والتعميم رقم (1/م/1145) تاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (1/م/2271) تاريخ 30 حزيران 2015:

1- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م/ن/ب/4) والمتعلقة بالديون المباشرة فقط بمبلغ 4,947,309 ليرة سورية كما في 31 آذار 2018 (مقابل مبلغ 5,514,475 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017).

2- بناء على أحكام القرار (902/م/ن/ب/4) وتعديلاته بالقرار رقم (1079/م/ن/ب/4) تم خلال عام 2016 إعداد اختبارات جهد للمحافظة الإئتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة المصرف إلى الاحتفاظ بمبلغ 1,022,010,631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية. كما تم خلال عام 2017 إعداد اختبارات جهد للمحافظة الإئتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ وعلى الرغم من كفاية المخصصات ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بكامل المؤونات العامة وعدم استعادة أي مبالغ.

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
793,641,601	785,450,786	<u>الرصيد في أول الفترة / السنة</u>
193,581,758	28,811,753	إضافات خلال الفترة / السنة
(201,772,573)	(29,687,715)	المحول إلى الإيرادات
785,450,786	784,574,824	<u>الرصيد في نهاية الفترة / السنة</u>

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

8. موجودات ضريبية مؤجلة

تم احتساب الضرائب المؤجلة ومؤونة ضريبة الدخل كما يلي:
بالليرة السورية

للفترة المنتهية في 31 آذار (غير مدققة)	
2017	2018
28,072,682	(123,475,676)
7,950,665	2,777,941
(54,735,491)	17,004,766
-	-
75,000	75,000
4,632,314	4,632,314
(14,004,830)	(98,985,655)
25%	25%
-	-

ربح الفترة قبل الضريبة
يضاف:

مخصصات متنوعة

مخصص تندي التسهيلات الائتمانية

أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي

استهلاك فروغ

استهلاك المباني

ضريبة الدخل/موجودات ضريبية مؤجلة

سيتم تخفيض قيمة الإيراد الضريبي المشكل عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامه، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)
488,882,753	488,882,753
-	-
488,882,753	488,882,753

بالليرة السورية

الرصيد في أول الفترة / السنة

استبعادات خلال الفترة / السنة

الرصيد في نهاية الفترة / السنة

تم في عام 2017 تسديد مبلغ 34,679,544 ليرة سورية كتسوية مع الدوائر الضريبية عن سنوات سابقة، ويتم حالياً دراسة البيانات الضريبية لعام 2014 و 2015 دون فرض أي تكليف ضريبي إضافي.

9. موجودات أخرى

تم احتساب الضرائب المؤجلة ومؤونة ضريبة الدخل كما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)
43,661,140	50,999,198
28,004,474	25,918,243
15,963,640	23,038,252
12,955,809	13,911,654
681,067	339,600
1,200,000	1,200,000
25,319,917	21,967,695
6,536,445	16,920,880
86,192,250	87,509,457
220,514,742	241,804,979

بالليرة السورية

فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض

مصاريف التأمين المدفوعة مقدماً

مصاريف مدفوعة مقدماً أخرى

مخزون (طوابع وقرطاسية)

سلف مؤقتة للموظفين

كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل

إيجارات مدفوعة مقدماً

حسابات مدينة أخرى*

مصاريف رسوم قضايا**

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23.220.000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300.000 دولار أمريكي بما يعادل 23.220.000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية.

10. وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة 19/ للفقرة 1/ من القانون رقم 28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف. بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية ليرة سورية دولار أمريكي
153,000,000	153,000,000	
1,347,675,311	1,347,675,311	
1,500,675,311	1,500,675,311	

11. ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية	
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
1,697,557,532	2,950,713,153	7,440	149,433	1,697,550,092	2,950,563,720
3,677,326,950	3,502,420,200	2,577,326,950	1,418,508,200	1,100,000,000	2,083,912,000
5,374,884,482	6,453,133,353	2,577,334,390	1,418,657,633	2,797,550,092	5,034,475,720

حسابات جارية
وتحت الطلب
ودائع لأجل
(استحقاقها
الأصلي خلال 3
أشهر أو أقل)

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
لثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

12. ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
4,650,948,160	3,976,827,952	حسابات جارية
10,065,281,729	11,417,950,365	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *
945,220,427	1,077,318,562	ودائع التوفير
15,661,450,316	16,472,096,879	

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 3,743,329,854 ليرة سورية أي ما نسبته 22.73% من إجمالي الودائع كما في 31 آذار 2018 (مقابل 4,546,921,984 ليرة سورية أي ما نسبته 29.03% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).

بلغت ودائع القطاع العام السوري 1,842,709,975 ليرة سورية أي ما نسبته 11.19% من إجمالي الودائع كما في 31 آذار 2018 (مقابل 1,760,931,800 ليرة سورية أي ما نسبته 11.24% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).

* تتضمن الودائع لأجل، وداائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

13. تأمينات نقدية
يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
4,697	4,697	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:
-	-	قروض جاري مدين
-	-	سندات محسومة
4,697	4,697	
-	-	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:
1,168,789,949	1,245,607,299	اعتمادات وقبولات كفالات
-	-	بوالص برسم التحصيل
-	-	تعهدات تصدير
1,168,789,949	1,245,607,299	
41,429,592	36,633,592	تأمينات أخرى:
147,973	147,973	تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان
37,018,216	38,263,845	تأمينات مقابل تعهدات تصدير
		تأمينات أخرى
1,247,390,427	1,320,657,406	

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
لثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

14. مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	بالليرة السورية
213,984,951	238,435,698	فوائد محققة غير مستحقة
63,823,717	45,395,699	مصروفات مستحقة غير مدفوعة
109,381,337	154,688,478	شيكات مصدقة
3,105,000	8,563,500	مقاصة صراف آلي
12,803,580	12,082,538	رسوم وضرائب حكومية مستحقة
29,679,536	14,449,257	ضرائب مقطوعة على رواتب وأجور الموظفين
15,448,884	3,403,027	ذمم موقوفة (موردين)
2,323,527	2,539,375	اشتراكات تأمينات اجتماعية
653,822	1,177,673	أمانات مستحقة للموظفين
1,422,286	5,837,985	طوابع
8,659,718	63,263,764	غرفة النقاص
82,132,320	-	تسوية حسابات اتفاقيات مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي
23,065,066	-	التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *
-	60,194	حسابات دائنة أخرى
566,483,744	549,897,188	المجموع

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر آب عام 2017، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر شباط من العام 2018 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة، لم يتم البنك بتجديد أو توقيع اتفاقية تسهيل مقايضة جديد خلال الربع الأول من العام 2018 بعد انتهاء عقد المقايضة المذكور أعلاه في شهر شباط من عام 2018.

15. الأرباح المدورة / (الخسائر) المتراكمة

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009، يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الخسائر المتراكمة. وبناء عليه لا يوجد أرباح مدورة قابلة للتوزيع كما في 31 آذار 2018 و31 كانون الأول 2017.

قام المصرف في العام 2012 بتحويل مبلغ 4.427.000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي إلى الليرة السورية وتثبيت مركز القطع البنوي بمبلغ 26.482.984 دولار أمريكي ونتج عن هذا التحويل أرباح بمقدار 106.442.530 ليرة سورية منها 61.862.640 ليرة سورية تخص العام 2012 و44.579.890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11.144.973 ليرة سورية.

كما قام المصرف في الربع الأول من العام 2013 بتحويل مبلغ 1.270.545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي إلى الليرة السورية وتثبيت مركز القطع البنوي بمبلغ 25.212.439 دولار أمريكي ونتج عن هذا التحويل أرباح بمقدار 42.832.073 ليرة سورية منها 2.492.270 ليرة سورية تخص الفترة الحالية و40.339.804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 10.084.950 ليرة سورية.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

16. الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

بالليرة السورية

للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار (غير مدققة)	
2017	2018
12,848,935	921,419
354,588,140	329,309,627
5,261,208	8,785,078
7,263,310	11,801,374
379,961,593	350,817,498

الفوائد الدائنة ناتجة عن:

تسهيلات ائتمانية:

حسابات جارية مدينة

قروض وسلف

سندات محسومة

أرصدة وودائع لدى المصارف

17. الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

بالليرة السورية

للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار (غير مدققة)	
2017	2018
347,339	372,156
7,566,502	11,163,378
112,613,249	216,919,358
1,315,762	1,030,116
79,922	79,225
77,678,612	15,927,827
27,403,843	6,086,615
227,005,229	251,578,675

الفوائد المدينة ناتجة عن:

ودائع الزبائن:

حسابات جارية

ودائع توفير

ودائع لأجل

ودائع مجمدة

تأمينات نقدية

ودائع المصارف

خسارة اتفاقية المقايضة بالعملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي

18. ربح السهم الأساسية والمخففة

يتكون هذا البند مما يلي:

بالليرة السورية

للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار (غير مدققة)	
2017	2018
28,561,878	(123,475,676)
30,000,000	30,000,000
0.95	(4,12)

(خسارة) ربح الفترة (ليرة سورية)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

حصة السهم من (خسارة) ربح الفترة (ليرة سورية)

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

19. النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:
بالليرة السورية

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار (غير مدققة)	
2017	2018
5,578,760,740	8,610,865,788
9,963,455,253	9,797,546,411
(8,752,492,618)	(6,453,133,353)
6,789,723,375	11,955,278,846

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*
أرصدة لدى مصارف
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)

* لا يستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

20. عمليات الأطراف ذات العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

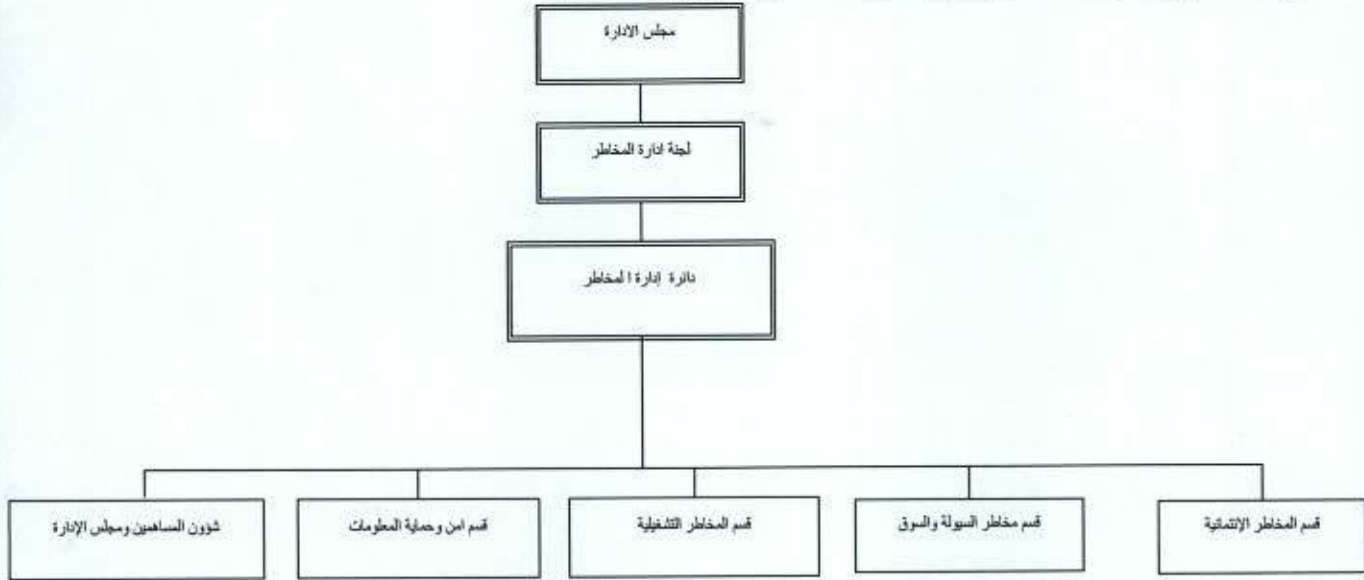
تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ. بنود قائمة المركز المالي المرحلي الموجز

بالليرة السورية

كما في 31 كانون الأول 2017	كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)			بنود داخل الميزانية الأرصدة المدينة أرصدة لدى مصارف: حسابات جارية وتحت الطلب ودائع لأجل فوائد برسم القبض
	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	المصرف الأم	
1,553,411,801	1,425,079,428	-	1,425,079,428	أرصدة الدائنة ودائع مصارف فوائد برسم الدفع ودائع الزبائن: حسابات جارية وتحت الطلب
3,343,553,200	3,115,220,000	-	3,115,220,000	
597,209	1,018,258	-	1,018,258	
4,897,562,210	4,541,317,686	-	4,541,317,686	
2,577,334,390	1,418,515,640	-	1,418,515,640	
636,295	509,783	-	509,783	
14,056,585	34,184,717	34,184,717	-	
2,592,027,270	1,453,210,140	34,184,717	1,419,025,423	بنود خارج الميزانية كفالات
-	-	-	-	

1 - الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر



مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل المصرف.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل المصرف بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للمصرف.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للمصرف حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل المصرف وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل المعلومات المالية المرحلية الموجزة مثل القروض والبنود خارج المعلومات المالية المرحلية الموجزة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للمصرف. وفي هذا السياق يقوم المصرف بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
 2. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
 3. تحديد التركيزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
 4. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
- يعتمد بنك الأردن - سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
5. تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
- يتبع بنك الأردن - سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
 - التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداه.
 - استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
 - دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
 - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
 - لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
6. دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
 7. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
 8. لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
 9. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
 10. التقارير الرقابية:
- تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:
- المراقبة اليومية:
 - التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة...، وغيرها.
 - مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
 - تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركيزات،....، وغيرها.
 - مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر / التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في المصرف منذ عام 2010 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى المصرف إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع المصرف يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع المصرف.
4. التقييم المستمر للـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات المصرف وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع المصرف.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف:

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

مخاطر أسعار الفائدة حسب القرار (107 م / ن / ب 4) تاريخ 13 شباط 2005:

يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.

مخاطر التوظيفات في الخارج:

مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.

مراقبة الكفالات الخارجية.

- ويتولى المصرف إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
 - إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
 - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan
 - تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
 - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
 - مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
 - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
 - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
 - الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسية منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتأينا أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة المصرف والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة المصرف على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضييق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنبيه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.
9. توعية وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

تدرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- أ- مخاطر الائتمان
- ب- مخاطر السوق
- ت- مخاطر السيولة
- ث- المخاطر التشغيلية
- ج- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي الى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة ائتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.
- ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.
- تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركزات الائتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة الى وضع سقف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/م ن/ب الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

3. أساليب تخفيف المخاطر

- عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
 - الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للانتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.
 - اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.
- التنوع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للانتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية

أ. مخاطر الائتمان

- 1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:
بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته. يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

بالبيرة السورية				
تسهيلات مباشرة				
عادية (مقبولة المخاطر)				
غير مستحقة				
مستحقة:				
لغاية 30 يوم				
من 31 يوم لغاية 60 يوم				
من 61 يوم لغاية 90 يوم				
تحت المراقبة منها				
غير مستحقة				
مستحقة:				
لغاية 60 يوم				
من 61 يوم لغاية 90 يوم				
من 91 يوم لغاية 180 يوم				
غير عاملة:				
دون المستوى				
مشكوك فيها				
رديئة				
ينزل:				
فوائد معلقة				
مخصص التدني				
الصافي				
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
6,116,953,705	577,926,979	5,435,241,287	89,553,563	14,231,876
5,974,619,956	540,839,352	5,353,458,413	66,179,563	14,142,628
142,333,749	37,087,627	81,782,875	23,374,000	89,248
85,089,484	5,036,872	80,052,612	-	-
55,246,280	32,050,755	-	23,142,025	53,500
1,997,985	-	1,730,263	231,975	35,748
3,450,708,332	107,700,730	3,316,298,619	23,902,562	2,806,422
1,188,957,103	63,438,178	1,101,544,695	23,902,562	71,668
2,261,751,230	44,262,552	2,214,753,924	-	2,734,754
29,410,055	29,410,055	-	-	-
1,697,659,605	685,039	1,696,974,566	-	-
534,681,570	14,167,458	517,779,358	-	2,734,754
4,966,693,496	739,451,977	3,904,535,505	168,176,154	154,529,860
5,175,211	4,384,304	-	-	790,907
3,149,662	3,146,722	-	-	2,940
4,958,368,623	731,920,951	3,904,535,505	168,176,154	153,736,013
14,534,355,533	1,425,079,686	12,656,075,411	281,632,279	171,568,157
(784,574,824)	(238,524,709)	(435,934,658)	(82,109,441)	(28,006,016)
(4,491,780,277)	(217,052,719)	(4,131,155,913)	(30,072,321)	(113,499,325)
9,258,000,432	969,502,258	8,088,984,840	169,450,517	30,062,816

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

1,342,770,701	172,129,976	1,170,640,725	-	-	تسهيلات غير مباشرة
1,592,500	1,592,500	-	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)
-	-	-	-	-	تحت المراقبة منها مستحقة*
-	-	-	-	-	غير مستحقة
-	-	-	-	-	غير عاملة:
-	-	-	-	-	دون المستوى
4,127,800	3,000,000	1,127,800	-	-	مشكوك فيها
					رديئة
(764,438)	(764,438)	-	-	-	ينزل:
1,347,726,563	175,958,038	1,171,768,525	-	-	مخصص التدني
					الصافي

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدین مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

كما في 31 كانون الاول 2017					بالبيرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	تسهيلات مباشرة
7,309,466,553	619,876,794	6,578,445,762	86,912,396	24,231,599	عادية (مقبولة المخاطر) تتطلب اهتمام خاص *
7,069,410,740	606,849,588	6,352,038,645	86,378,615	24,143,890	غير مستحقة
240,055,813	13,027,206	226,407,117	533,781	87,709	مستحقة:
210,338,714	8,396,251	201,942,463	-	-	لغاية 30 يوم
27,797,542	4,630,955	22,716,954	383,985	65,648	من 31 يوم لغاية 60 يوم
1,919,557	-	1,747,700	149,796	22,061	من 61 يوم لغاية 90 يوم
2,410,911,194	59,483,811	2,321,355,075	26,512,814	3,559,494	تحت المراقبة منها
42,609,022	20,205,682	-	22,403,340	-	غير مستحقة
2,368,302,172	39,278,129	2,321,355,075	4,109,474	3,559,494	مستحقة:
1,675,480,465	29,305,022	1,646,175,443	-	-	لغاية 60 يوم
30	-	-	-	30	من 61 يوم لغاية 90 يوم
692,821,678	9,973,108	675,179,632	4,109,474	3,559,464	من 91 يوم لغاية 180 يوم

4,998,636,749	759,856,829	3,883,952,860	195,714,493	159,112,567	غير عاملة:
4,322,920	4,322,920	-	-	-	دون المستوى
8,828,743	8,826,440	-	-	2,303	مشكوك فيها
4,985,485,086	746,707,469	3,883,952,860	195,714,493	159,110,264	ردينة
<u>14,719,014,495</u>	<u>1,439,217,435</u>	<u>12,783,753,697</u>	<u>309,139,703</u>	<u>186,903,660</u>	
(785,450,786)	(234,803,612)	(425,942,184)	(95,465,890)	(29,239,100)	ينزل:
(4,389,731,474)	(191,293,098)	(4,050,659,640)	(32,812,665)	(114,966,071)	فوائد معلقة
<u>9,543,832,235</u>	<u>1,013,120,725</u>	<u>8,307,151,873</u>	<u>180,861,148</u>	<u>42,698,489</u>	مخصص التدني
					الصافي
1,187,800,025	147,002,525	1,040,797,500	-	-	<u>تسهيلات غير مباشرة</u>
-	-	-	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)
-	-	-	-	-	تحت المراقبة منها مستحقة*
-	-	-	-	-	غير مستحقة
-	-	-	-	-	غير عاملة:
-	-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	-	مشكوك فيها
4,127,800	3,000,000	1,127,800	-	-	ردينة
<u>1,191,177,825</u>	<u>150,002,525</u>	<u>1,041,175,300</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	ينزل:
(750,000)	-	(750,000)	-	-	مخصص التدني
<u>1,191,177,825</u>	<u>150,002,525</u>	<u>1,041,175,300</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الصافي

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحسب وفقاً لما يلي:

- 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
- 0.5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
- 0.5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات.

واستناداً إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31 كانون الأول 2009 والبالغة 4.187.298.480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/م ن/ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 والتعميم رقم (1/م/1145) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (1/م/2271) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية الفترة المنتهية في 31 آذار 2018، وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 آذار 2018 و31 كانون الأول 2017، على التوالي مبلغ 32.337.109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م ن/ب 4 والقرارات المعدلة له.

(2) التركيز حسب القطاع الاقتصادي
يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

بالليرة السورية

المجموع	كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)				مالي	
	أفراد-خدمات	عقارات	تجارة	صناعة		
4,577,505,223	-	-	-	-	4,577,505,223	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,797,546,411	-	-	-	-	9,797,546,411	أرصدة لدى مصارف
9,258,000,432	1,810,340,915	368,296,041	5,086,393,949	1,992,969,527	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
50,999,198	42,014	111,962	39,896,283	8,287,472	2,661,467	موجودات أخرى
25,184,726,575	1,810,382,929	368,408,003	5,126,290,232	2,001,256,999	15,878,388,412	المجموع

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

بالليرة السورية

المجموع	كما في 31 كانون الأول 2017				مالي	
	أفراد-خدمات	عقارات	تجارة	صناعة		
3,621,568,659	-	-	-	-	3,621,568,659	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	-	-	-	-	9,288,303,109	أرصدة لدى مصارف
9,543,832,235	3,167,087,222	527,857,109	3,816,858,779	2,032,029,125	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
43,661,140	41,564	139,382	27,382,870	14,894,411	1,202,913	موجودات أخرى
23,998,040,454	3,167,128,786	527,996,491	3,844,241,649	2,046,923,536	14,411,749,992	المجموع

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (2%)

أثر الزيادة في سعر الفائدة:

(غير مدققة) 2018 كما في 31 آذار			باللييرة السورية
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	العملة
(77,776,155)	(103,701,540)	(5,185,076,989)	لييرة سورية
111,609,198	148,812,264	7,440,613,189	دولار أمريكي
11,634,826	15,513,101	775,655,033	يورو
9,725	12,966	648,310	جنيه إسترليني
-	-	-	عملات أخرى

أثر النقصان في سعر الفائدة:

(غير مدققة) 2018 كما في 31 آذار			باللييرة السورية
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	العملة
77,776,155	103,701,540	(5,185,076,989)	لييرة سورية
(111,609,198)	(148,812,264)	7,440,613,189	دولار أمريكي
(11,634,826)	(15,513,101)	775,655,033	يورو
(9,725)	(12,966)	648,310	جنيه إسترليني
-	-	-	عملات أخرى

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

أثر الزيادة في سعر الفائدة:
بالليرة السورية

كما في 31 كانون الاول 2017			العملة
الأثر على حقوق الملكية	حسابية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
(58,271,434)	(77,695,245)	(3,884,762,264)	ليرة سورية
113,479,194	151,305,593	7,565,279,632	دولار أمريكي
(14,683,849)	(19,578,466)	(978,923,295)	يورو
9,144	12,191	609,571	جنيه إسترليني
-	-	-	عملات أخرى

أثر النقصان في سعر الفائدة:
بالليرة السورية

كما في 31 كانون الاول 2017			العملة
الأثر على حقوق الملكية	حسابية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
58,271,434	77,695,245	(3,884,762,264)	ليرة سورية
(113,479,194)	(151,305,593)	7,565,279,632	دولار أمريكي
14,683,849	19,578,466	(978,923,295)	يورو
(9,144)	(12,191)	609,571	جنيه إسترليني
-	-	-	عملات أخرى

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم المجلس بوضع حدود لمراكز العملات (بموجب القرار 1409 / م ن/ ب 4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية) ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

بالليرة السورية

كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)			العملة
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح	مراكز القطع	
1,099,262,347	1,099,262,347	10,992,623,474	دولار أمريكي مركز قطع
(5,887,876)	(7,850,501)	(78,505,009)	دولار أمريكي
1,257,211	1,676,281	16,762,814	يورو
48,623	64,831	648,310	جنيه إسترليني
506,074	674,765	6,747,649	عملات أخرى

بالليرة السورية

كما في 31 كانون الاول 2017			العملة
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح	مراكز القطع	
1,099,262,347	1,099,262,347	10,992,623,474	دولار أمريكي مركز قطع
(1,014,344)	(1,352,459)	(13,524,589)	دولار أمريكي
(867,994)	(1,157,325)	(11,573,251)	يورو
45,718	60,957	609,571	جنيه إسترليني
470,799	627,731	6,277,314	عملات أخرى

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

بالليرة السورية			العملة
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح	مراكز القطع	
(1,099,262,347)	(1,099,262,347)	10,992,623,474	دولار أمريكي مركز قطع
5,887,876	7,850,501	(78,505,009)	دولار أمريكي
(1,257,211)	(1,676,281)	16,762,814	يورو
(48,623)	(64,831)	648,310	جنيه إسترليني
(506,074)	(674,765)	6,747,649	عملات أخرى
كما في 31 كانون الأول 2017			العملة
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح	مراكز القطع	
(1,099,262,347)	(1,099,262,347)	10,992,623,474	دولار أمريكي مركز قطع
1,014,344	1,352,459	(13,524,589)	دولار أمريكي
867,994	1,157,325	(11,573,251)	يورو
(45,718)	(60,957)	609,571	جنيه إسترليني
(470,799)	(627,731)	6,277,314	عملات أخرى

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية غير ها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر إضافة إلى استقلالية إدارة المخاطر ورفع التقارير. إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملًا مع أنشطة المصرف اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين أنظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

هـ مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال: هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها المصرف جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة. دور إدارة مخاطر الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالمصرف، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعية وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر الامتثال" والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

22. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يمثل قطاع أعمال المصرف الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

ب. قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

بالليرة السورية

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2017 (غير مدققة)	للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)					إجمالي الدخل التشغيلي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة نتائج أعمال القطاع
	المجموع	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
214,052,157	149,114,625	-	(9,953,283)	248,197,348	(89,129,440)	
41,674,171	(83,325,438)	-	-	(87,532,529)	4,207,091	
255,726,328	65,789,187	-	(9,953,283)	160,664,819	(84,922,349)	
(227,653,646)	(189,264,863)	(189,264,863)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
28,072,682	(123,475,676)	(189,264,863)	(9,953,283)	160,664,819	(84,922,349)	الربح قبل ضريبة الدخل
489,196	-	-	-	-	-	ضريبة الدخل
28,561,878	(123,475,676)	(189,264,863)	(9,953,283)	160,664,819	(84,922,349)	صافي ربح السنة
25,613,802	26,425,665	26,425,665	-	-	-	مصاريف رأسمالية
24,072,172	17,606,534	17,606,534	-	-	-	الاستهلاك والإطفاءات

بالليرة السورية

31 كانون الأول 2017	كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)					موجودات القطاع موجودات غير موزعة على القطاعات مجموع الموجودات مطلوبات القطاع مطلوبات غير موزعة على القطاعات مجموع المطلوبات
	المجموع	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
28,329,724,875	30,109,943,331	-	20,824,163,701	9,086,266,296	199,513,334	
1,833,310,402	1,877,984,505	1,877,984,505	-	-	-	
30,163,035,277	31,987,927,836	1,877,984,505	20,824,163,701	9,086,266,296	199,513,334	
22,418,655,845	24,776,795,005	-	6,590,856,351	13,784,572,685	4,401,365,969	
566,483,744	156,712,818	156,712,818	-	-	-	
22,985,139,589	24,933,507,823	156,712,818	6,590,856,351	13,784,572,685	4,401,365,969	

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
لثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

ب. معلومات عن التوزيع الجغرافي:
يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف حيث يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية من خلال مركزه الرئيسي والفروع. فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

بالتيرة السورية			العملة
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
كما في 31 آذار 2018 (غير مدققة)			
149,114,625	1,645,576	147,469,049	اجمالي الدخل التشغيلي
31,987,927,836	4,542,520,187	27,445,407,649	مجموع الموجودات
26,425,665	-	26,425,665	المصرفوات الرأسمالية
كما في 31 آذار 2017 (غير مدققة)			
214,052,157	(1,796,971)	215,849,128	اجمالي الدخل التشغيلي
30,135,690,702	3,886,947,484	26,248,743,218	مجموع الموجودات
25,613,802	-	25,613,802	المصرفوات الرأسمالية

23. إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي. يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب4) (8% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات. يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغييرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند مما يلي:
بالتيرة السورية

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 (غير مدققة)	
3,000,000,000	3,000,000,000	بنود رأس المال الأساسي
64,961,831	64,961,831	رأس المال المكتتب به والمدفوع
64,961,831	64,961,831	الاحتياطي القانوني
(5,767,081,488)	(5,767,081,488)	الاحتياطي الخاص
9,782,716,405	9,782,716,405	خسائر متركمة محققة
-	(123,475,676)	أرباح منورة غير محققة *
		أرباح/خسائر الفترة
		ينزل:
(17,748,400)	(19,518,049)	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
7,127,810,179	7,002,564,854	مجموع بنود رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال المساند
32,337,109	32,337,109	الاحتياطي العام على مخاطر التمويل
7,160,147,288	7,034,901,963	مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
17,721,986,000	17,674,279,000	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
1,315,032,000	1,419,452,000	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
25,097,841	78,505,009	مخاطر السوق
662,979,958	662,979,958	المخاطر التشغيلية
19,725,095,799	19,835,215,967	المجموع
36.30%	35.47%	نسبة كفاية رأس المال (%)
36.14%	35.30%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 م/ن/ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 م/ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م/ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 م/ن/ب 4 لعام 2007.

24. ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية (قيمة اسمية):

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 غير مدققة	بالليرة السورية
22,375,993	23,130,994	كفالات صادرة:
20,946,000	34,349,000	دفع
1,142,915,160	1,285,320,335	دخول في العطاء
751,564,030	-	حسن تنفيذ
520,939,327	691,367,760	عقود مقايضة العملات الأجلة
30,640,990	440,360,265	سقوف تسهيلات غير المستغلة مباشرة
2,489,381,500	2,474,528,354	سقوف تسهيلات غير المستغلة غير مباشرة

ب- التزامات تعاقدية:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018 غير مدققة	بالليرة السورية
21,976,047	9,655,000	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)
3,443,870	33,750,000	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)
25,419,917	43,405,000	

تمثل عقود الإيجار التشغيلية عقود إيجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.